ولين سالتهم من خلقهم ليقولن الله ولا دهرية القايلون بنفيهم بعثهم
فكانهم لضعف اسرهم غير عقلا وهم الذين قالت لهم رسلهم افي الله شك
واما الاعتراض باصحاب العلة والطبيعة فغير صحيح لانهم لم يثبتوا الها
اخر بل جعلوا اله الخلق علة او طبيعة وذلك لا يوجب شركة من حيث العقيدة
وان كانت نفس الامر بصيرما اثبتوه يدعواهم الها اخر فتامله فاذا علمت
ان لا يعني غيره على جميع الاقوال علمت ما في تخصيص المصر لذلك بالصفة
وقد اعترض الشمني في جزء لطيف له في الكلمة المشرفة القول بالصفة
بانه ملزوم للفساد من جهة انك ان قدرته قبل الخبر كان استثنا
من الحكم قبل ذكره يعني من تقديم المستثني على المستثني منه وذلك
لا يجوز وان قدرته بعد الخبر كان اخبارا عن الموصوف قبل كمال الصفة
وذلك لا يجوز لا يقال على الاول انه غير لازم لانه يفرض الوصفية لم
يسبق الا استثنا فيه فلا يقال انه استثنا قبل الحكم لانا نقول هي وان
كانت صفة فلا بد من ملاحظة الاستثنا فيها ولذا قال الا تكون صفة
الا في موضع يصح فيه استثنا فلا يجوز عندي درهم الا جيد على معنى
غير جيد مع صحة الوصفية هنا فتامله والجواب انا نختار تقدير
الصفة بعد الخبر والصفة التي لا يجوز الاخبار قبلها هي الصفة التي
لا يراعي لتاخيرها اما الصفة التي قرنت بواو للتاخير بل يحتم له في
من نفع تقديم المستثني على المستثني منه وهذا جواب لا يحيد عنه
فشد يدك عليه فانه الحق والله الموفق وقيل ان الله خبر وعليه باقي
يعني الحصر لان القصد كما ذكر نفي الالوهية عن غير الله واثباتها لله
وذلك يتاتى بالخبرية وهذا احسن من تقدير خبر لان عدم الحذف اولى
ولانه لو صح هذا لانسد باب التفريغ دايما اذ هذا التقدير ممكن في
كل موضع نحو ما قام الا زيد فتقول انه بدل ولا قايل به فليكن هنا مثله
ويكون الا الله على هذا خبرا فلا يقدر للاخبر فيكون من باب التفريغ
واعترض القول بالخبرية بامور منها انها معرفة مثبتة وذلك

من

من عمل فيه وفيه عدم تصادف الخبر والمبتدا لان المبتدا منفي والخبر مثبت
وفيه ايضا الاخبار بخاص عن عام وذلك لا يصح ويجاب عن الاول
بانه لا عمل للاني الخبر على مذهب سيبويه في قوليه معا واما على
مذهب الاخفش والزجاج القايلين بانه الخبر بعد لا مرفوع بهما
فنقول هنا ليس الا الله مرفوع على الخبرية عندهما بل بعرب
ما بعد الا بوجه غير الخبر بحيث لا يودي الى اهمال لا فيه واما المخالف
بالايجاب والنفي فلا يضر ان المعتبر سالبيه المعنى من الحصر فيه فيه
كما يقال في الفاعل نحو ما قام الا زيد بيان المعنى قام زيد وانحصر
القيام فيه واما قولهم فيه الاخبار بخاص عن عام فلا يقال الحيوان
انسان يعني على الاستغراق واما على انها للحقيقة فتكون
القضية مهملة فتصدق بالمفرد وجواب فني وجوب الخاص
خبرا عن العام ان ذلك لو كان العموم مثبتا وهو ليس كذلك
اذ العموم منفي وجي بلا النفي العموم لكن في هذه العبارة قلب
وكانه لم يلاحظ الفرق بين سلب العموم وعموم السلب والمطلوب هنا
الثاني كذا قال بعض المحققين ويجاب بان المعنى على التقديم
والتاخير اي العموم في النفي على انه يصح هنا ان يقال انه لسلب
العموم بصحة بقا بعض الافراد وهو الله سبحانه فليس الكلام
لعموم السلب لانه النفي لا يتبعه فرد وهنا لفرد باق وهو
اله الخلق فصحت الخبرية على هذا الوجه ثم ان في التلويح قدح
في الخبرية بانه ليس الغرض نفي اله مغاير لله والخبرية مشعرة
بذلك انتهى وظاهر كلام التلويح انه خارج عن المقصد فقط
ولا فساد في المعنى انه يظهر فيه فساد من حيث ابهام ان النفي
اله مغاير اثبات المماثل لكن المراد بالغير اله اخر اي اثبات شريك
اي شريك كان فاضعف هذا الوجه عنده الامن جهة الخروج عن المقصد
فتامله ورجح الشيخ الخبر من جهة افادة الحصر المفيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)